

* مستجدات قضائية *

المرصد القضائي

نيسان - أيار - حزيران 2024



"المفكرة" لناحية تداعيات ذلك على نفاذ هذه القوانين والاستقرار التشريعي في البلاد.

مخالفة نهر الكلب تعود في أول موسم صيف 2024

على أبواب موسم الصيف، ظهرت مجددًا منشآت تتعدى على مجرى نهر الكلب في كسروان. وكانت النيابة العامة قد أمرت شركة "كازينو وادي نهر الكلب" ش.م.ل. (Palms the Leg-end) بإزالتها في آب 2023 لكنّه لم يتم تنفيذ قرارها إلا في نهاية الموسم في أواخر أيلول حين انتهت الحاجة إليها. وأمام تكرار هذه المخالفة، تسأل المفكرة مجددًا على أي أساس تمّ بناء هذه المنشآت؟ وهل صدر مرسوم جديد أم أننا أمام مخالفة سافرة على الأملاك النهرية العامة على غرار مخالفة الصيف الماضي؟

شورى الدولة يوقف تنفيذ

إعادة قانوني المدارس الخاصة: ليس للحكومة أن تعيد القوانين للبرلمان

في 30 أيار، أصدر مجلس شوري الدولة قرارًا إعداديًا بوقف تنفيذ المرسوم رقم 12836 المتعلق برد قانون تنظيم الموازنة المدرسية والمرسوم رقم 12837 المتعلق برد قانون تويضات أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة. وقد جاء هذا التطور بعد قرار سابق أصدره مجلس شوري الدولة في 4 نيسان 2024 قضى أيضًا بوقف تنفيذ المرسوم المتعلق برد قانون الإجراءات غير السكنية. واعتبر المجلس في قراره الأخير أنّ صلاحية رد القوانين هي صلاحية منفردة يمارسها رئيس الجمهورية لوحده ولا تنتقل إلى مجلس الوزراء عند شغور سدة الرئاسة. وكانت مسألة وقف تنفيذ مراسيم الرد تثير إشكاليات دستورية غير مسبوقة أشارت إليها

المدعى بها تُقارب نصف مليار دولار أمريكي. وقد برّروا عرض التنحي بـ "ضغوط نفسية ومعنوية" تمارسها عليهم رئاسة هيئة القضايا هيلينة اسكندر، من أجل حملهم على اتخاذ قرار "تعتقد أنه يصب في مصلحة الدولة"، وهي ضغوط تمثلت في تقديم هيئة القضايا "مراجعات متكررة ولجوجة أمام وزير العدل والتفتيش القضائي ومجلس القضاء الأعلى" على خلفية تباطؤهم في إعادة السير بإجراءات التحقيق في الملف. على أثرها، نشرت رئاسة هيئة القضايا ردًا استنكرت فيه توصيف استعجالها البت في هذه القضية بأنّها ضغوط نفسية ومعنوية تدفع أعضاء الهيئة الاتهامية إلى عرض التنحي، واعتبرت أنّ هذا التوصيف "يطرح التساؤل حول الأهلية النفسية لهذه الهيئة" للقيام بعملها، فيما أنّ الاستعجال إنّما يدلّ على استقلالية رئاسة هيئة القضايا واهتمامها في الدفاع عن مصالح الدولة. وفيما لم تشر رئاسة هيئة القضايا إلى العوائق البنوية التي باتت تعطل مجمل التحقيقات القضائية، اعتبرت "المفكرة" أنّ قرار الهيئة الاتهامية يضع عقبة إضافية أمام ملاحقة سلامة ويستشف منه تطبيقًا مع تسفيه عمل المحاسبة واستخدام المادة 751 من قانون أصول المحاكمات المدنية كأداة لتعطيل التحقيق مع سلامة..

إسقاط الحق وإخلاء السبيل في قضية مقتل بشار السعود تحت التعذيب

بعد 21 شهرًا على مقتل اللاجئ السوري بشار السعود خلال التحقيق معه في مركز لأمن الدولة في تبين (جنوب لبنان)، أسقطت عائلته حقوقها الشخصية في القضية. وهي أول محاكمة بموجب قانون معاقبة التعذيب تنظر فيها المحكمة العسكرية الدائمة في بيروت برئاسة العميد خليل جابر. وظهرت تبعات هذا الإسقاط في إخلاء سبيل المتهم بالتعذيب المعاون يوسف بزي الذي كان آخر الموقوفين في القضية بعد أن كانت المحكمة قد أخلت سبيل المدعى عليهم الأربعة الآخرين سابقًا. وأرجأت المحكمة جلسة المحاكمة إلى 5 تموز.

ديوان المحاسبة يتابع تنفيذ توصياته صونًا للمال العام

في 4 نيسان، أرسل القاضي عبد الرضى ناصر مذكرة إلى شركة "تاتش" يطلب منها توضيح الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التوصيات الصادرة في تقرير الغرفة الثانية من ديوان المحاسبة (برئاسة القاضي ناصر وعضوية المستشارين محمد الحاج وجوزف الكسرواني) في 16 كانون الثاني 2024 بشأن عقد الشركة صفقة A2P مع شركة InMobiles خلافاً لشروط عقد الصفقات العمومية. وكانت رسالة الديوان واضحة بأنّ عمله ليس رقابيًا فحسب بل قضائيًا أيضًا، وأنّ محكمته لن تردّد في محاكمة أيّ مسؤول معني بمسألة الصفقة مهما كان اختصاصه، ما يُظهر نية الديوان في تطوير وسائل عمله وتدخّله لضمان التزام الإدارات العامة بقانون الشراء العام، وبخاصة في مجال الاتصالات.

أخبار المرفق القضائي

الحجار يوقف المحاسبة باسم "إعادة الانتظام"

في 6 حزيران، أصدر النائب العام التمييزي بالتكليف جمال الحجار قرارًا أمر فيه الضابطة العدلية بالامتناع عن إجابة أيّ إشارة صادرة عن النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان عادة عون، ما يؤدّي عمليًا إلى وقف عملها. ومؤدّي هذا الإجراء وقف التحقيق في القضايا المالية وقضايا المصارف التي تتولاها عون، وأخطرها قضية "أوبتيموم" التي تبلغ قيمتها 8 مليارات دولار. وقد اعتبرت "المفكرة" أنّ هذا القرار يشكّل تجاوزًا لصلاحيات الحجار كونه يفرض عقوبة على القاضية ويوقفها عن العمل، كما أنّه يعطي المادة 751 من قانون أصول المحاكمات المدنية المتعلقة بدعاوى مخاصمة الدولة مفاعيلها بتعليق التحقيقات القضائية رغم التعطيل التام للهيئة العامة لمحكمة التمييز بقرار سياسي. وقد أدان "ائتلاف استقلال القضاء" تحويل هذه المادة إلى سلاح يخوّل أي مدعى عليه وقف التحقيقات القضائية ضدّه بإرادته المنفردة وإلى أجل غير مسمى.

القاضية صليبيا تفضح تواطؤ السياسة والإعلام

بعد نشر موقع إلكتروني خفيًا تضمّن معلومات مسيئة في حق قاضية الأمور المستعجلة في المتن ستيفاني صليبيا، أعلنت الأخيرة في بيان نشره مجلس القضاء الأعلى أنّ الخبر نُشر بعد تلقّيها اتصالات من متتالين من مسؤولين سياسيين تبعًا لرفضها الاستجابة لهما من منطلق تمتكها باستقلاليتها كقاضية. وعلمت "المفكرة" أنّ الاتصال الأوّل كان من نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب والثاني من وزير العدل السابق سليم جريصاتي. كما علمت أنّ الأجهزة المعنية لم تقم بأي خطوة للتحقيق مع أيّ منهما، فيما طالب نادي القضاة بإجراء تحقيق فوري في هذه الحادثة واتخاذ التدابير الرادعة لمنع أي ممارسات مشبوهة في حق أي قاضٍ.

أبرز القضايا

الهيئة الاتهامية في بيروت تستنكر استعجال محاكمة سلامة

في 30 أيار، أصدرت الهيئة الاتهامية بالتكليف في بيروت (برئاسة القاضي حبيب مزهر وعضوية المستشارين نادين بو علوان وأدهم قانصو) "قرارًا" عرض فيه جميع أعضائها تنجيهم عن النظر في قضية شركة "فوري" التي ادّعت فيها الدولة اللبنانية (ممثلة بهيئة القضايا في وزارة العدل) ضدّ حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة ورفاقه بجرم الاختلاس وتبييض أموال والإثراء غير المشروع علمًا أنّ قيمة المبالغ

دعوى "المفكرة"

دعوى جديدة ضد امتيازات تفجير الجبال

في 7 حزيران، تقدّمت جمعية وصيّة الأرض وجمعية الخط الأخضر بالتعاون مع "المفكرة" بمراجعة أمام مجلس شوري الدولة لإبطال القرار الصادر عن مجلس الوزراء في تاريخ 28/5/2024 والرامي إلى منح شركات التراب مهلة إداريّة إضافية لاستكمال استخراج الموادّ الأولية من خلال استثمار المقالع والكسارات، لمُدّة أقصاها سنة (للمزيد، مراجعة الصفحة 4 من هذا العدد).

وحصلت المرافعة في قضية نقابي "سبينييس" بعد 6 سنوات تأجيل

في 14 أيار، عقدت محكمة استئناف الجنج في بيروت جلسة المرافعة في قضية الاعتداء على الحقوق النقابية المقامة من نقابي عقال "سبينييس" ضدّ شركة "غراي ماكيني" ومديرها السابق، بعد أن تمّ تأجيلها أربع مرّات. وحددت المحكمة موعدًا لإصدار الحكم في 3 كانون الأول 2024.

للاطلاع على كامل التقرير والمقالات، يمكنكم مراجعة صفحة "المرصد القضائي" على موقعنا الإلكتروني.

www.legal-agenda.com